



شباط ١٩٣٣

السنّة العادية والثلاثون

## القضاء في لبنان

على عهد الحكم الاقطاعي

بقلم وجيه خوري

مستشار في محكمة الاستئناف والسيّد المخططة

١

تاريخ لبنان صفحة لم تكتب بعد ، هي صفحة قضائه . ولست ازعم  
 في أنني استطعت نشر هذه الصفحة بكاملها اليوم ، لان الموضوع متشعب  
 وعر المالك يضطرني الى الاخذ به ضمن نطاق محدود . وغايتي ان  
 اضع صورة جلية للقضاء اللبناني في الفترة التي سميتها عهد الحكم الاقطاعي ،  
 والتي تمتد من حكم فيخر الدين الثاني (١٥٩٥-١٦٣٥) حتى سنة ١٨٦١ . فقد  
 كان للبنان خلال تلك الحقبة من الزمن كيان وطني مستقل له نظيره ، وبنيايته  
 الخارجية والداخلية ، وقوانينه ، ومحاكمه .

ومعلوم ان سورية كانت محجة الفاتحين . فان الرومانيين والاعجم والعرب والافرنج وبما ليك مصر والاتراك غزوها ، كل بدوره ، وتركوا فيها نظمهم وكثيراً ما فرضوا قوانينهم على سكانها . فاذا كان نصيب لبنان من هذه الفتوحات ؟

لقد كان لهذه الفتوحات تأثيرها في لبنان ، رغم انه بقي مستقلاً في ادارة شؤونه فلم يكن عرضة لاي احتلال عسكري . ولكن لا بد من القول اننا ، اذا تكلمنا عن القانون اللبناني في العهد الاقطاعي ، فنحن لا نتحدث عن هيكل تشريعي كامل ، ومحاكم مختلفة الدرجات . اذ ان القوانين المكتوبة لم يكن لها اثر في ذلك العهد . فالتنظيم القضائي والقوانين التي كانت تطبق فيه لم ترد في نصوص اخرجتها السلطة التشريعية . بل كان هنالك بضعة مبادئ قانونية منشأها العرف والعادة ، وقد يسهلها الامراء الحاكمون حسب اهوائهم . وسأحاول استخلاص هذه القواعد من مجموعة المراجع التي استطعت الوقوف عليها .

\*\*\*

ان التنظيم القضائي يتغير بتغير التنظيم السياسي والاداري . فيجب اذن ان نعلم تاريخ القضاء اللبناني ، منذ عهد فخر الدين الثاني ، الى ثلاثة اقسام : فالقسم الاول يبدأ في سنة ١٥٦٥ وينتهي سنة ١٨٤٥ ، والثاني يبدأ سنة ١٨٤٥ وينتهي سنة ١٨٦٤ ، والثالث يبدأ سنة ١٨٦٤ ويمتد حتى عصرنا هذا وستناول درسنا المهدين الاول والثاني .

لقد انقضت الاقطاعية منذ امد غير بعيد اذ نصت المادة الخامسة من نظام لبنان لعام ١٨٦٤ على مساواة الجميع امام القانون ، وعلى ازالة الامتيازات الاقطاعية عموماً وامتيازات « المقاطعية » اي الالسياد الاقطاعيين خصوصاً . اما ظهور الاقطاعية فكان في زمن لا يمكن تحديده . ففي القرن الحادي عشر تسربت الى لبنان قبائل رحل جاءت من فلسطين ومن شمالي سورية ، واستقرت في المقاطعات الجنوبية والوسطى . وهذه القبائل هي قبائل التنوخية ، وبني حمزة ، والبحريين .

وفي القرن الرابع عشر تقاسمت الاراضي اللبنانية ثلاث طوائف هي :

الشيعة والدرزية والمسيحية. وقد وصف الاب لامس كيفية ذلك التقسيم قائلاً: استقرت القبائل الرحل في الجنوب بعد ان اجتازت وادي الليطاني الضيق وحملت الى تلك الانحاء مبادئ الشيعة فكثرتها في مقاطعة الشيف. وكان في استطاعة هذه القبائل الشيعة ان تتوسع في نشر مبادئها في هذه البلاد التي اهملها الاسلام لو لم تصطدم في الشوف بالدعاية الدرزية. فان الدروز اضطروا اثناء الحروب الصليبية ان يلبأوا الى اواسط البلاد وان يتقدموا نحو الشمال، فاحتلوا المتن وهو قسم من البلاد الكسروانية التي تملكها فئات شيعة بالقره تارة وبالرضى اخرى. اما الموارنة فانهم استقروا في بلاد جبيل التي ازهرت في عهد الحكم الافرنجي وامتد سلطانهم حتى بلاد البترون وجبل الارز. واختلطوا بالاوساط النصرانية من ملكية ويعقوية. وكانت لهم اديرة ونظم كنائسية تمتد في البلاد الساحلية حتى جونية. وعلى اثر ظروف سياسية مختلفة تفرد المسيحيون بسكن البلاد الكسروانية، واضمحلت الطوائف الشيعة من الملحقات شيئاً فشيئاً. اما الدروز فانهم استقلوا ببلاد الشوف.

وقد كانت هذه الملل تعيش مما دون ان يكون بينها اي ارتباط. فكل طائفة مستقلة بإدارة شؤونها وعباداتها وتقاليدها. واندجت العشائر المختلفة بعضها فألفت ملة واحدة. غير ان كل قبيلة بقيت محافظة على تقاليدها. فكان المقدمون اللبنانيون والاسراء الدروز والشيبيون زعماء لهذه العشائر لهم كل السلطات، يفصلون في كل خلاف، ويفرضون الضرائب، ويسوقون الناس الى الحروب.

وكان الاسراء المنيعون المسيطرون في الشوف وابعد الزعماء نفوذاً بلا جدال. فقد استثروا ضعف الاحزاب الاخرى وبسطوا نفوذهم على تلك الانحاء. واستطاع احدهم، وهو فخر الدين الثاني، ان يوحد السياسة اللبنانية، ويروض لسلطته الزعماء الذين تقاسموا النفوذ في الاراضي اللبنانية. وقد ادرك انه لا يمكن تكوين أمة اذا اقتصرت سياسة الاسراء على ايجاد توازن بين النحل المتعددة. لذلك عمل على مزج جميع هذه الطوائف بعضها ببعض، ونهج لنفسه خطة في السياسة الخارجية والداخلية وقف على تحقيقها كل حياته. وجاء خلفاؤه

في الحكم فسوا للمحافظة على هذه الوحدة بين اللبنانيين .  
وعندما امتد نفوذ ذلك الامير بدأ يتألف في الجهات كيان اقطاعي منظم  
مماثل للانظمة التي كان يسير عليها الصليبيون . فشطرت كل مقاطعة الى عدة ا قضية  
ومديريات . فكان هناك كسروانان : كسروان غزير ، وكسروان بكفيا ،  
يقسم الاول الى خمسة ا قضية والثاني الى ثلاثة . وعلى رأس كل قضا . امير حاكم  
يشرف على مجموعات من القرني والذناكر يحكمها احد المشايخ . وكان  
الميكمل الاقطاعي بهذه الصورة تحت اشراف امير المحافظة الذي يستد نفوذه  
من الامير الاكبر المقيم في دير القمر . واجري التقسيم نفسه في مقاطعات الشوف  
ولبن والشمار والغرب التي كان يسيطر عليها امراء . ومشايخ دروز . وكان  
هؤلاء ازعاء اسياداً . طلقين في مقاطعاتهم يفرضون الضرائب ، فيدخرون لنفهم  
ما يقوم بمطالبهم ويبعثون بالباقي الى الامير . وكانت لهم في الشؤون القضائية  
صلاحية واسعة . ستطرق الى درسها في سياق المقال .

وقد قال رحالة فرنساوي زار لبنان سنة ١٨٦٠ « انه لم يكن هنالك من  
فرق بين الامراء . والمشايخ الموارنة وبين بقية الشرقيين الا في ذلك المزيج من  
التقاليد العربية والعادات المورثة عن اليهود الاقطاعية في الغرب . وهذا المزيج  
ليس الا انتقالاً من الحياة العشائرية المسيطرة في تلك الانحاء الجبلية الى الحياة  
المدنية العصرية التي بدأت بالانتشار في مدن السواحل الصناعية . حتى ان البيئة  
هناك تماثل بيئة القرن الثالث عشر الفرنساوي . غير ان المدقق لا يمكنه الا  
ان يستعيد ذكر صلاح الدين الايوبي وشقيقه الملك العادل الذي يفتخر الموارنة  
بانهم انتصروا عليه بين بيروت وصيدا . »

ولكن كل طائفة بقيت محافظة على جزء من تقاليدھا وعاداتھا . رغم  
خضوعها جميعاً لسلطان واحد . فقد كانت هذه الملل تتولف نحواً من اتحاد درلي  
يرئسه امير . وكانت مصلحة الدفاع عن الحرية المشتركة ، ومهارة الامراء في  
الحكم احياناً ، تجعل مجموعاً واحداً من تلك الملل المتباينة . وكان الامير الاكبر  
يستعمل سلطته المطلقة بمعاونة مجلس الاعيان فيوزع الالقاب والامتيازات ويقضي  
بالموت او الحياة ، ويفرض الضرائب والرسوم الجبركية ، ويرقع المعاهدات

التجارية مع الدول الأجنبية ويحشد الجيوش ويديرها للحروب تحت رايته الخاصة . ولكن سيطرة الامير كانت ، كما ذكر الاب لامنس ، ممدولة بإشراف الاعيان ومراقبتهم . فقد كان الامراء والمشايع يشتركون بالضرائب ولم يكن باستطاعتهم ان يعلتوا الحرب او يوقعوا على شروط السلم الا بعد موافقة مجالس الشعب . وكان يحق للامراء والمشايع ، ولكل من استطاع بذلكه وشجاعته أن يكتب نفوذاً ، الاشتراك بالتصويت . فكان دستور لبنان السياسي مزيجاً معتدلاً من الإيسترقراطية والميكية والديوقراطية . وازاء النفوذ الذي كان يستمتع به المشايخ والامراء ، وجدت سطوة الرعايا الدينيين . فقد كانوا يتمتعون بسلطة واسعة زاد في قوتها انقسام الامة الى طوائف متعددة ، حتى ان نفوذ رجال الدين كثيراً ما اكتسح سلطان الامراء . اذ ان الامة ، في الخلافات الناشئة بين هؤلاء ، اولئك ، كانت تميل الى رجال الدين تارة والى الامراء طوراً . ويقول لامرتين في حديثه عن الموارنة ان رجال الاكليروس هم السلطة المعنوية الحقيقية في لبنان والقوة المسيطرة على العقول فيه . وقد كان اللبثانيون اجمالاً ، على اختلاف مذاهبهم ، يحفلون الاحترام لرعايهم الدينيين فيستشيرهم في شؤونهم الخاصة والامة . ويجب الاعتراف ان السلطة الدينية كانت الركن الوحيد المتين الذي بقي قائماً على تطوّر الاجيال .

وارة توزعت السلطة القضائية بين القرتين . فكان الامراء يفعلون في القضايا الجزائية ، ورجال الدين في الدعوى المدنية . اذ ان هؤلاء كانوا المهيمنين طبعاً على الاحوال الشخصية ولم يلبثوا ان تناولوا بسططهم القضايا المدنية جميعها . فضلاً عن ذلك فان المسيحيين كانوا يفعلون خلافاتهم بواسطة اساقفتهم منذ امد بعيد . وقد اشار الى هذا الامر السيد اسميك (Esmeiq) في تحليله لكتابته في الخلق الروماني - السوري . أنه احد رجال الكنيسة السورية . فذكر تلك المادة التي اقترتها شريعة اصدراها قسطنطين الكبير ، واحتمها خلفاء العرب في ما بعد .

وبعد ان احتل الاتراك القسطنطينية عام ١١٥٣ ، ابقى السلطان محمد الفاتح على الكنائس ، ومنح بطريرك الروم الاورثوذكسي حقوقاً وامتيازات تتناول

الإدارة والتشريع ، ورضع الضرائب ، والقضاء ، والنصل في كل خلاف ينشأ بين ابنا الطائفة .

وكان يعاون البطريرك في الحكم مجمع دائم كان بمثابة مجلس شورى ومحكمة ملية يثاها لدى السلطان . وظف خاص . وهكذا كان البطريرك المذكور رئيساً مطلقاً ذا سلطة مباشرة على جميع افراد طائفته مدنياً ودينياً . ولم تلبث الطوائف الاخرى ان تمت هذه الامتيازات . على ان السلاطين اخذوا ، حين قويت شوكتهم ، باقتضاء ، على هذه الامتيازات شيئاً فشيئاً ، حتى انحصرت صلاحية السلطة الكنسية في قضايا الاحوال الشخصية .

اما في لبنان فقد استمرت السلطات الدينية . سيطرة على القضاء . سيراً على التقاليد القديمة ، استناداً الى امتيازات سابقة . ولهذا كان بطارقة الموارنة يرفضون دائماً فرمانات السلاطين ، تمكناً منهم باستقلالهم عن الباب العالي . واذا نفاقتهم عند المسيحيين كان بيد رجال الدين .

وفي اواخر القرن الثامن عشر جرب الامراء ، مدة ما ، ان يحتفظوا بالسلطة القضائية دون البطارقة فيعينوا هم القضاة سواء اكانوا من رجال الدين ام من غيرهم . وهكذا عين الاتقف الرومي الكاثوليكي جومانوس آدم الحلبي قاضياً للنصارى بين سنة ١٧٨٠ و١٧٨٥ . على ان الامراء لم يلبثوا ان عادوا الى التقاليد القديمة . وفي سنة ١٧٩١ اعيدت السلطة القضائية للبطارقة ، بأمر من الاميرين الشهابيين قعدان وحيدر . وقد جاء في الامر الصادر منها ما يلي :

« سبب تمريره : اننا لما فحصنا عن المظالم التي تجددت على رعايانا وانرضت علينا المادة التي احدثت في الطائفة النصرانية منذ ايام وجيزة وهي اقامة قاضي ان كان حطران ام خوري من قبل سلفائنا لاجل قطع الشرائع والدعاوي التي تحدث ما بين الطائفة المذكورة وقد جعلوا لمن يقوم بهذا المقام ان يأخذ محمول على جميع الدعاوي التي تعرض عليه فلا تحققتنا انا شنة غير عادلة ونظلم على رعايانا ثم امرنا في ابطالها ورفضها من يد المطارنة والموارنة بل تكون بيد حضرة عزيزنا البطريرك يوسف ومن يقوم مقامه بما انه راس دينهم وملتزم بتدبيرهم وانه يفضي ويمسك على جميع الدعاوي والشرائع الذميمة والمالية التي تحصل في بطريركيتهم من غير انه يأخذ محمول ام يكلف احد ثوبه لاجل هذا المنافع فليفضي بينهم بالحق الصريح ولاجل ذلك اعطينا قولنا ثابت الى حضرة عزيزنا المذكور بجميع ما ذكرناه وان لا يصير له معارض من احد ثم تأمر ان يدرم ذلك ثابتاً له ولن يقوم بسنده في البطركية وله منا الصيانة والحماية

والشوفه وتشيد ادره على المطاره والكهنه والحوارنه والرهبان والموام في كل ما يخص نظام طابفته بموجب طرائق دعاتهم . ولايات ذلك حررنا بيده هذا السند بقول الله ورأي الله .  
حرر في شهر ربيع الاول سنة ١٢٠٢ وماينين والف صح .

قعدان شهاب حيدر شهاب

والدينا ايضاً رسالة بحث بها الشيخ احمد جنبلاط ، اكبر زعماء الدرروز في ذلك الحين، الى البطريرك نفسه، وهو البطريرك يوسف اسطفان (١٧٦٦ - ١٧٩٣)، يخبره فيها انه اخذ علماً بالامر الصادر من الاميرين قعدان وحيدر شهاب الذي يعطيانه فيه الحق بالقضاء بين رعاياه ، ويهدده فيها بكل معونة يقتضيها تنفيذ الامر المذكور .

اما في لبنان الجنوبي فلم يكن للدرروز الا قاض واحد يصدر الاحكام ويستمد سلطته ، كقاض محمدي ، من روح الشرع الاسلامي وتتناول صلاحته الطوائف غير المسيحية . وكان يحق للمسيحيين ايضاً ان يتقاضوا لديه اذا ارادوا . وكان لهؤلاء القضاة ، في بادئ الامر ، صفة رسمية ، اذ كانوا معينين تعييناً ، بينما كان الاساقفة يتولون مناصب القضاء . عرضاً . لذلك كان المسيحيون يصدقون احياناً وصاياهم لدى القضاة الدرروز ليكسبوها صفة رسمية . وكانت وظيفة القاضي وراثية تنتقل من الوالد الى الابن ، حتى ان عائلة « القاضي » احتكرتها مدة طويلة . ووظيفة القاضي في الشرع الاسلامي ، الذي يتناول امور الدين والدنيا معاً، تصطبغ بصبغة دينية . وهذا ما حملنا على القول في اول البحث ان القضاء . في المسائل المدنية كان بيد رجال الدين .

ثم انه كان يعاون القاضي في الحكم شيخ العقل وهو الرئيس الديني الاكبر . وكان لشيخ الحلوة والمجلس ان يفصلا في بعض الاختلافات بعد الاستئذان من القاضي ، ومن شيخ العقل .

وقد لبث القضاء في يد رجال الدين حتى اوائل القرن التاسع عشر ، اذ بُدئ بتطبيق القاعدة التي وضعها الامير بشير الشهابي ، والتي تقضي بتسليم الاحكام الى قضاة يعينهم الامير . فكان هناك قاض للمسيحيين ، وقاض للدرروز .

وكان بين قضاة النصارى كثير من رجال الدين . على انهم لم يكونوا قضاة

بصفتهم الكهنوتية حسب التقاليد القديمة ، بل كانوا قضاة موظفين يمينهم الامير .  
وكان هذا يمين احياناً اثنين لا واحداً .

وبين القضاة الذين لمع اسمهم في ذلك العهد المطران يوسف اسطفان المتوفى سنة ١٨٢٣ ، والاب خير الله الذي تناولت صلاحيته المنطقة الواقعة بين الماملتين وطرابلس ، والمطران بطرس كرم المتوفى سنة ١٨٤٤ ، والاب ارسانوس الفاخوري وجرجس عين اللذان كانا يجلسان في غزير ، والاب يوحنا حبيب البتديني .

وبعد تنازل الامير بشير الكبير ، عد خلفه الامير بشير قاسم ملحم شهاب ، باشارة من السلطنة التركية ، الى تأليف مجلس للقضاء من اثني عشر عضواً مسيحياً واثني عشر عضواً درزياً . ولكن هذا النظام اثار عاصفة من الاحتجاج فأتى .  
واعيد نظام القاضي المفرد الذي دام حتى انقسام لبنان الى قائميتين عام ١٨٤٢ .  
وكانت صلاحية اقتضاة تشمل القضايا المدنية ، ردعاوي الاحوال الشخصية . ولكن الامير كان يفصل وحده في القضايا المتعلقة بافراد أسرته .  
وكذلك كان لافراد عائلتي خازن وحيث قضاء خصوصاً ينظرون في منازعاتهم الداخلية .

ويستفاد من بعض النصوص المنشورة في مؤلف الاب زيادة ، «القضاء الماروني» ، ان المتقاضين كانوا يتفقون على تعيين القضاة . فكان هؤلاء محكمين اكثر منهم قضاة . ولكن كان عليهم ان يستندوا الى النصوص القانونية في تعليل احكامهم . وبين النصوص المذكورة قرار صادر في سنة ١٧٤٤ يحذر صلاحية كل مطران في ابرشيته . فلا يحق لاي قاض ان يفصل في دعوى ليست في منطقتة الا باذن كتابي من المطران صاحب الاختصاص .

ولكن هذه القاعدة لم تطبق طويلاً . هذا ويشير الشيخ شيبان الخازن ، في تاريخه ، الى الاسباب التي دعت الى تعيين المطران جرمانوس آدم سنة ١٧٨٥ قاضياً مفرداً للمسيحيين . فهو يذكر ان القانون لم يطبق الا لان المتقاضين لم يكونوا يتفقون على تعيين القضاة الا شفاهاً . فكان الواحد يقضي بعكس الآخر . ثم يستطرد فيقول ان الدعاوى كانت تترك على عهدة الفريقين . فكان كل منها

ينتخب قاضياً ، ثم لا يلبث ان يعود عن ذلك مما كان يوئد تشويشاً في الاحكام .

وهناك حكم اصدده البطريرك يوسف اسطفان في دعوى قسمة متكرنة بين الشيخ مشرف الخازن وابن شقيقه الشيخ انطون . وهو يستأه بما يلي :  
« ش مجراً دائماً »

الداعي لتحريره هو انه لما اقرآ النسبة بينهما حضرة الشيخ مشرف وابن اخيه الشيخ انطون الخازن اولاد ابر قاضوه بطاب منهما دعيانا واعرضا علينا الدعاوي الواقع عليهما الاختلاف بينهما وارفضيا بتم اختيارهما ان فصلها بحكم الشرع فبعد مباحثا كلام الطرفين ووقوفنا الثاني على سندهما والثاني الراني اللازم لاغراض ثقبلة مثل هذه حكمتا كما سيأتي بيانه . . . .»

فيستناد من هذا . الشراهد انه كان يحق للتمنازعين انتخاب قضاتهم . ولكن الصلاحية الماطاة لرجال الدين في القضاء لم تكن تمنع عن الامير سلطته ، فقد كان مرجعاً دائماً للستظلمين . وكان الامير يؤمن تنفيذ الاحكام ، اذا امتنع احد الفريقين عن الاذعان لها .

اما الامور الجزائية فكانت منحصرة بالزعماء الاقطاعيين . ولم يكن من حق المشايخ والامراء الا الحكم بالعقوبات الخفيفة كالسجن والجلد . اما العقوبات الشديدة كالاعدام والقطع فقد كان حق اصدارها عائداً للامير وحده . ولم يكن هنالك تقسيم في درجات العقوبات ، ولا قانون للمخالفات . وكذلك لم يكن معروفاً مبدأ شرعية العقوبات . بل كان المتقاضون تحت رحمة المشايخ والامراء . واكن هذا الاستبداد بالسلطة كانت تمداه العادات والتقاليد ، وبراقيه الامير الكبير الذي كان المرجع الاخير للمظالم والشكاوي ، يلي ارادته على القضاة ليحكموا بالوجهة التي يختارها . وكان من حق المتقاضين ان يواجهوه اكثر من مرة اذا رأوا الاحكام مجحفة بحقهم . فكان الامير في هذه الحالة ينتدب وكيلاً عنه ليلفظ الحكم باسمه .

وهنا لا نتالك من ان نتذكر ما ورد في احدي مقررات شارلمان « Capitulaire 775 » : « اذا تأخر القاضي في اصدار حكمه فلصاحب الدعوى ان يحل ضيفاً في منزله فيأكل وينام حتى يفصل في قضيته . » وهذا ما كان

يفعله مندوب الامير مع المدعى عليه . ولم يكن ليكتفي به بل كان يجمل حصانه ايضاً في ضيافة المدعى عليه . ولم يكن يترك المنزل الا بعد ان يأمره مولاه بذلك وبعد ان يتقاضى جزاء يمينه بنفسه . اما في الدعاري الحقوقية فكان المدعي يشترك ايضاً في دفع الجزاء المذكور الذي كان يبلغ خمسة في المائة من المبلغ المحكوم به ، اي ضعف ما تتقاضاه دوائر الاجراء في عصرنا . وكان الامير يلجأ الى الطريقة نفسها حين يستحكم الخلاف بين صاحب الاقطاع والفلاحين ، او بين سكان قضائين مختلفين . فكان يبدأ بالكتابة اليهم طالباً منهم ان يضرعوا حذراً للخصام بصورة حبية . فاذا لم يسطلحوا كان الامير يرسل مندوبه لينهي الخلاف . ولا شك في انه كان من مصلحة المتقاضين ان ينهروا مشاكلهم بالطريق الحبي اتقاء اضيافة اولئك القضاة . ولم يكن الجميع متساوين امام القضاء الجزائي . فالنبلاء كانوا يتمتعون باحتيازات خاصة . ولم تكن احكام الاعدام ، والسجن ، والجلد تناول الامراء والمشايع ، بل كان يمكن الحكم عليهم بالعقوبات المادية كاتلاف ممتلكاتهم وبالنفى . وقد كان على الامير ان يستقبل المتهم الذي ينتمي الى طبقة الاشراف كما كان يستقبله عادة اي بالرعاية والاكرام . اما كيف كانت تجري تلك المحاكمات فما نتكلم عليه في المدد القادم .

(له صلة)

